نهوض الاقتصاد العراقي بين الضرورات الإقليمية والمسؤوليات العربية

الدكتور نوفل قاسم علي الشهوان

مدرس، رئيس قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية/ مركز الدراسات الإقليمية– جامعة الموصل، العراق.

ملخص

تعالج هذه الدراسة سبل استعادة العراق نهوضه الاقتصادي مع أزمته وروابطه الإقليمية في المنطقة وتركز على شروط واحتمالات النجاح الاقتصادي، وتهدّف الدراسة إلى مجابهة السمات الرئيسية للعراق مجتمعاً واقتصاداً في سبيل اختيار البديل في حالة قصور النهوض والاستمرار في هدر الموارد والأزمات بدون فائدة.

تراجعت مؤشرات الاقتصاد العراقي محليا وعالميا أثناء السنوات 2003-2006 ومعها نسب التنمية البشرية وكذلك التنمية الاقتصادية العربية أيضا. فهل هناك أيّ تأثيرات متبادلة؟ إذا كان الأمر كذلك، ماهية الضرورات المحليّة وماهية المسؤوليات الإقليمية العربية للرواج الاقتصاد العراقي؟

تحلّل هذه المقالة أوجه المقارنة الإستراتيجية للمواقف المختلفة مع التأثيرات السلبية التي منعت المنطقة من النمو الاقتصادي الإقليمي، وتقترح هذه القضية بأنّ وجوب مواجهة التحديات الداخلية والخارجية للاقتصاد العراقي. والنهوض الاجتماعي لا بد أن يسبق النهوض الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: نهوض اقتصاد العراق، الضرورات الإقليمية للعراق، المسؤوليات العربية للعراق، العراق

Catching-up Iraqi Economy Between Regional Necessities And Arab Responsibilities

Dr. Nawfal Kasim Ali SHAHWAN

Head, Dept., Economic and Social Studies, Regional Studies center, Mosul University, Iraq.

Abstract

This Study tackles the methods of Iraq's regaining its economic promotion with its crisis and regional ties upon the region, constructing on the orientation of the main aspects which are possible for Iraq to build better alternative in case of lack of catch–up and to continue in resource waste and in crises without usefulness.

Indicators of Iraqi economy had retreated locally and internationally during the years 2003-2006 besides human development rates and also Arab economic development as well. Is there any exchanged effects to this? If so, what are the local necessities and what's the Arab responsibilities for promoting the Iraqi economy?

This article analyzes variant strategic comparison faces the negative effects prevented the district from regional economic growth. This issue suggests that internal and external challenges of Iraqi economy should be confronted. The social upgrading aver to be previous to the economic catching-up.

Key words: the Iraqi economy recovery, the regional imperatives of Iraq, the Arab responsibilities for Iraq, Iraq

مدخل

تراجعت مؤشرات الاقتصاد العراقي بشكل منفرد إقليميا ودولياً في السنوات 2003–2006، واقترن ذلك مع تراجع معدلات التنمية الاقتصادية العربية وحتى مؤشرات التنمية البشرية كذلك. فهل هناك آثار متبادلة لهذا الاقتران؟ وإذا كان ذلك كذلك فما هي الضرورات العملية؟ وما المسؤوليات الإقليمية العربية التي يفترض الوقوف عندها للنهوض بالاقتصاد العراقي؟ ورقة عمل

بحثية خاصة بهذه المسألة ناقشت التحليلات المتعددة ذات الصلة. ويلخص التحليل الحالي أوجه المقارنة الإستراتيجية للمواقف المتباينة بين إيران وتركيا والبلدان العربية الأخرى المجاورة للعراق. هناك آثار سلبية انتقالية صرفت المنطقة من مزايا النمو الاقتصادي الإقليمي وهذه الإشكالية تقترح مواجهة عدد من التحديات الداخلية والخارجية للاقتصاد العراقي.

أضحى تراجع الاقتصادي العراقي وتدهور قطاعاته المختلفة في السنوات الماضية حقيقة ملموسة عربياً وإقليميا ودولياً ويمكن ملاحظة ذلك بسهولة من خلال الأرقام الرسمية المنشورة والتقارير الوثائقية اليومية التي أشرت مستويات مريعة لمقاييس المؤشرات الاقتصادية الكلية فيه كالبطالة والتضخم والهجرة والأزمات الاقتصادية في مجالات الإنتاج والتوزيع والخدمات، وأضحى هذا التراجع الخطير عامل ضغط كبير، ليس على المجتمع العراقي حسب وإنما على اتجاهات النمو الإقليمي للمنطقة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقيّد كثيراً هذا النمو على الرغم من الانتعاش النسبي لقطاع النفط فيها بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية وما نجم عنه من فوائض مالية كبيرة.

وتراجعت معدلات التنمية الاقتصادية العربية وكذلك التنمية البشرية معها بشكل ملحوظ في العديد من البلدان العربية وفي مقدمتها العراق ثم فلسطين، وتراجعت العلاقات الاقتصادية والتجارية المشتركة فيما بين بلدان المنطقة، وتأثر النمو الاقتصادي للاقتصاديات المجاورة للعراق بشكل ملحوظ كما حصل مع تركيا بسبب الأوضاع الاقتصادية للعراق، وكان هذا التأثر سلبياً وبفجوة تباطؤ بحدود سنتين خلال عقد التسعينات من القرن الماضي ثم اختفى التباطؤ الزمني وبآثار انتقالية مباشرة خلال السنوات الأربع الماضية.

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلات كثيرة ناجمة عن أوضاع عدم الاستقرار السائدة منذ أربع سنوات. ولكن المشكلة الأبرز تتمثل بالبطالة المزمنة وقد بلغت معدلاتها أرقاماً قياسية خلال العام 2005 في جميع محافظات ومدن العراق، وبلغت نحو 50%. اتخذت الحكومة الأخيرة ومعها الحكومات المحلية في المحافظات العديد من الإجراءات لم تخرج عن إطار السياسات العامة للدولة.

لقد أخطأت السياسات العامة في العديد من المجالات وفشلت في الكثير منها لأنها اعتمدت على التشغيل وخلق فرص العمل الرسمية والوظائف الحكومية. لقد كان خلق الوظائف حلا مؤقتا في الأجل القصير وقد يكون قد خفف من شبح الفقر المدقع وقلل من تدهور الحالة الاقتصادية وساند مع مفردات البطاقة التموينية في خلق شبكة الأمن الاجتماعي. لكنه في اقتصاد ريعي استهلاكي، عمل على غياب الكفاءة في العمل الوظيفي أكثر من السابق والأهم من ذلك أنه لم يقدم حلا جذريا لمشكلة البطالة. وعلى الأمد الطويل كان القطاع الخاص قد تدهور العمل الإنتاجي فيه بالكامل واقتصر نشاطه على الاستيراد والتجارة الداخلية وبعض

الخدمات. لا زالت السواق مشوهة وتعمل في غياب البنى التحتية السليمة وتعتمد حركة السوق على الأجور الشهرية للموظفين وإنفاقهم.

الاستثمارات المحلية محدودة جدا وعدم تشجع الاستثمار المباشر الأجنبي على إقامة المشروعات الاقتصادية الإنتاجية. انتشار الأسواق السوداء والأزمات المستمرة ففي سوق المحروقات (المشتقات النفطية) وهيمنة المتاجرة المغشوشة بالبنزين والنفط الأبيض وحتى تعبئة قناني الغاز الطبيعي. سعر اللتر الواحد من البنزين الاعتيادي غير النقي أكثر من 1$ وسعر اللتر الواحد من النفط الأبيض (للاستهلاك المنزلي) والكازأويل بحدود 1$.

قطاع الكهرباء يعمل بأقل من ثلث طاقته وينتج ما مقداره زهاء 40% من الاحتياجات السكنية كحد أقصى ونحو 55% من الاحتياجات الصناعية (النهارية فقط). ويتولى القطاع الخاص غير المنضبط إنتاج نحو 20% من احتياجات الكهرباء (مولدات طاقة كهربائية جماعية لكل 100–200 أسرة)، ونحو 15–18% تقريبا من الأسر يمتلك أجهزة توليد كهرباء خاص بكل أسرة.

البنى التحتية مدمرة وشبه صالحة لتقديم الخدمات وتشير إلى ارتفاع تكاليف الصيانة تماما على الدولة وعلى الفرد مثل مياه الشرب الصالح للشرب بشكل متباين من 12%–37% بحسب الاستطلاعات غير الرسمية (مشاريع بحوث التخرج لطلبة المرحلة الأخيرة من الدراسة الجامعية)

تعاني البيئة من تراجع كبير في نظم التوازن المطلوبة لمعظم الأنشطة الاقتصادية والتعليمية والصحية والوظيفية للأفراد والتلوث في الماء والهواء والأغذية تهدد بانتشار أوبئة ولا توجد معلومات دقيقة عن الأسباب المشتركة للكثير من حالات الإصابة بأمراض كانت مختفية في السابق مثل أنواع الحمى (حمى المالطا وحمى البحر الأبيض المتوسط والملاريا والزحار...) والتهابات الكبد الفيروسي والقولون والكلى وغيرها فضلا عن انتشار نسبة الاصابات بالأمراض المزمنة.

حصل انتعاش نسبي في ارتفاع متوسط الخل الفردي مع مطلع العام 2005 بعد تعويم الأسعار والتكاليف انعكس بارتفاع نسبة استخدام الاتصالات المتنقلة وشراء السيارات المستخدمة والمعاد تأهيلها في المصانع الألمانية بشكل رئيس ونسبة من سيارات مناشئ أخرى. لم يلبث هذا الانتعاش أن تلاشى بعد موجات التضخم الداخلي الناشئ عن ضخ النقود بشكل لا يوازيه أو يعادله ما يكفي من الإنتاج المحلي، خاصة وان اغلب الصناعات المحلية والعامة لازال تحت إعادة التأهيل، والكثير منها مغلقة. لم يطرأ تحن ملموس على صناعات القطاع الخاص التي خسرت حصتها في السوق بسب الاستيراد المفتوح، والبعض الآخر خسر ميزانيته بسبب تسريح العمال والموظفين بعد أعمال السلب والنهب بعد تغير النظام السياسي في العراق عام 2003.

عادت البطالة تتفشى أكثر خلال السنتين 2006 و 2007 بعد تخرج طلبة الجامعات والمعاهد والدراسات المنتهية وارتفاع نسب التسرب من العليم بكل مراحله بعد معاودة التضخم ليمتص نحو 45% من الدخول الحقيقية للأفراد. ظهر ما يمكن تسميته بالمثلث الصعب للتنمية الاقتصادية: التضخم، والبطالة، والبيئة... بين الكفاية الاجتماعية المحدودة، والكفاءة الاقتصادية الغائبة، والبيئة المنهكة وغياب الاستثمارات.

الركن الأول من الثلث بسبب سياسات الكفاية الاجتماعية المرحلية قصيرة الأجل، والثاني بسبب تراجع السياسات الخاصة بالطاقة الكهربائية والخدمات العامة، والركن الثالث بسبب غياب دور القطاع الخاص.

افتراض تقريبي للمعالجات مع: بناء قطاع الطاقة الكهربائية، مع الدراسة لتهيئة وخلق مناخ الاستثمار، ومع شروط إقامة الحكم الجيد معادلات تنمية مقابلة للخروج من المأزق الصعب للتنمية في العراق. ما يلزم من تخمينات دقيقة وتقديرات يعتمد عليها في السياسة والقرار هي من مسئولية عمل بحثي متكامل لطبيعة الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة امام صانعي القرار.

تطورات أوضاع الاقتصاد العراقي محليا وإقليميا

يستمر الوضع الهش للاقتصاد العراقي للسنة الرابعة وهو تحت الاحتلال مع الأزمات الإنتاجية والخدماتية المتفاقمة مع التأرجح بين أعمال العنف مع فقدان الأمن السياسي والاجتماعي وبين التطلع إلى ظروف التحسن التفاؤلية. ولكن الأوضاع تزداد خطورة مع الانتشار المريع للفساد المالي وتحسن أمني بسيط وقد يكون طارئا خلال النصف الثاني من العام 2007 مع تدهور سيادة القانون ونفاذية قانون القوة لا قوة القانون.

تارة يطفو الصراع على الثروات النفطية داخليا وتارة على العقود خارجيا لولا سيطرة الولايات المتحدة كليا على توزيع الإحالات وضياع الفرص على الدول المجاورة في المساهمة بتنفيذ عقود إعادة الاعمار، وتارة بغياب القطاع العام الإنتاجي وتقيد استثمارات القطاع الخاص إلى أدنى الحدود، وتارة بالآثار الناجمة على التوجهات المفروضة نحو اقتصاد السوق والتحرر الاقتصادي بدون بديل كفء للنهوض بالنشاط الاقتصادي وبالإعمال.

وتارة أخرى بالتخوف على شريحة كبيرة من الناس الواقعة دون خط الفقر (معيشة الفرد الواحد على أقل من دولارين باليوم) والتي تزيد على المليون فرد من رفع الدعم عن الغذاء (بطاقة المواد الغذائية بأسعار مدعومة) وعن الوقود النفطي والبنزين والكهرباء، والوقوع الوشيك دون خط الفقر المدقع لكي يعيش الفرد الواحد على أقل من دولار واحد باليوم وتحديداً (1.09) دولار/يوم. عند هذه المرحلة لابد من إطلاق القدرات والانتقال بالإقتصاد من إدارة الأزمات إلى إدارة مناخ الاستثمار الذي يتطلب بيئة نظيفة وآمنة واقتصاد مستقر لتحريك أسس العمل والإنتاج.

لقد تزامنت عمليتان متناقضتان بعد احتلال العراق، الأولى: لا مركزية الإقتصاد والأعمال بدون استكمال الإصلاحات الإقتصادية بل بغياب دور الدولة الإنتاجي وكذلك دور القطاع الخاص بالكامل في الحياة الإقتصادية، والثانية؛ التحولات الإقتصادية المختلفة في البلدان المجاورة كالأردن وبسوريا والمملكة العربية السعودية والكويت وقبلها تركيا وإيران. فاتسم الإقتصاد العراقي نتيجة لذلك وللأسباب السابقة بالتراجع والوقوف على حافة سكين والتأرجح بين أعلى معدلين للبطالة وللتضخم، ومن ثم تردي علاقاته الإقتصادية بما لا يفسح المجال للاندماج والتكامل في الأمد المنظور.

وعزيت أهمية الجوار الإقليمي للعراق إلى صدارة الأحداث والمواقف المتعلقة بالملف العراقي وبات مستقبل العراق الأمني والسياسي وليس الإقتصادي فقط مرتبط عضوياً بجواره الإقليمي[1] الذي تأثر منه كثيراً. وأصبح العراق بحاجة كبيرة ومتزايدة إلى شقيقاته العربيات للحفاظ على وحدته أولا، وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني فيه ثانياً، والعمل على إعادة إعماره وتأهيله اقتصادياً ثالثاً[2]، بعد ما أخفقت سلطة الشراكات المتعاقبة فيه هذه المسؤوليات.

وهناك مليون عراقي مهاجر يعيش في سوريا ونحو 800 ألف في الأردن، 130 ألف في مصر ومثل هؤلاء في بلدان أخرى حسب تقديرات منظمة العمل الدولية (2006)، وانتقلت رؤوس أموال عراقية بنحو ثلاثة مليارات دولار إلى عمّان وضعفي هذا المبلغ في سوريا وإضافة إلى المصاريف الأوربية بحسابات مجهولة وقد تركزت الأنشطة الرئيسية للأموال المهاجرة في المجالات غير الإنتاجية وخاصة العقارية منها أكثر منها في المجالات الاستثمارية مما ساعد على تضخم الأسعار فيها أكثر من تشجيعها للنمو الإقتصادي، فضلاً عن انخفاض الأجور إثر زيادة العرض في سوق العمل اكبر بكثير من الطلب عليها[3].

يفترض بالعلاقات الإقتصادية والتجارية الطبيعية بين بلدين أن تزدهر وتنمو وتعود بالتأثير الايجابي المتبادل مع معدلات التبادل التجاري والانكشاف الإقتصادي، ويتراجع النمو الكلي والقطاعي لكل منهما مع تراجع تلك المعدلات[4].

يلاحظ على ردود الأفعال لدى بلدان الجوار العراقي ايجابية وتوحي بعدم وجود مشكلات خطرة تهدد العراق وهي آتية من الجوار العراقي العربي والإقليمي، حيث تنبهت مبكراً كل من تركيا وإيران مبكراً للآثار الانتقالية للأوضاع العراقية على اقتصادها وانعكاساتها عليها، وكان التأكيد في كل لقاءات دول الجوار العراقي على الاتفاق على عدم تقسيم العراق أو انفصال أجزاء منه ثم المحافظة على استقلالية العراق وسيادته ووحدة أراضيه. ورحبت سوريا في بداية الاحتلال بالتغيير في العراق لكنها أكدت على ضرورة إنهاء الاحتلال وآثاره لأنه جلب عدم الاستقرار ليس في العراق حسب وإنما في المنطقة بأكملها، وقد عمت آثارها الاقتصادية والاجتماعية[5]. وقد سبق وان رفضت البلدان العربية منذ العام 2004 أي تواجد عسكري لجيوش البلدان المجاورة للعراق

فيه وآثرت تأخير إرسال قوات ضمن القوات المتعددة الجنسيات ريثما يتحدد برنامج لاستقلال العراق وإقامة حكومة منتخبة في حال تغيير النظام في حينها[6].

لا بل تكررت المواقف والأصداء على مستوى جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحتى الأمم المتحدة تأكيداً للموقف الإقليمي الواضح من التغيير في المنطقة وانعكاساته على العلاقات المشتركة والمتعددة الإبعاد فيما بين بلدان المنطقة من ناحية وفيما بينها وبين المنظمات الدولية من ناحية أخرى. وهذا هو السبب في عدم مقدرة البلدان العربية على الإقدام على أي خطوة باتجاه التدخل الفعلي في أوضاع العراق أو تبني أي تحرك على الأرض للتعامل مع الأوضاع الأمنية فيه ومع الحكومة القائمة طالما كان ذلك سيتم بوجود القوات الأميركية وأهل العراق. وبذلك لا يتبقى سوى احتمال آخر وبديل ممكن قد يمكن اتخاذه للخروج من الأزمة المعقدة وهو إعادة تسليم الملف الأمني مثلاً رسمياً إلى الأمم المتحدة لكي تتبنى تشكيل قوات دولية من جيوش غير البلدان المجاورة للعراق وغير المشاركة في الحرب عليه لتحل محل قوات التحالف.

والسيطرة على الجذور الأمنية للعراق تكمن في تعاون الدول المجاورة للعراق وتتأثر بالسيطرة على اضطراباته الداخلية. وقبل إعادة اعتمار العراق وبناءه وتأهيل اقتصاده لا بد من الابتعاد بالسياسات الاقتصادية الداخلية عن الديون الجديدة المترتبة على العراق إلى صندوق النقد الدولي في الإشراف على الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة وفي تنفيذ مشروعاته وبرامجه الإنمائية والتشديد بدلا من ذلك على وحدة المجتمع وتنميته رأس المال البشري فيه. إن نهوض اقتصاد العراق ومجتمعه بحاجة لاستعادة استقرار البلد أولاً سياسياً وأمنياً واجتماعياً ولاستعادة الثقة بعلاقاته المختلفة السياسية والاقتصادية عربياً وإقليميا ثانياً. ثم يأتي في المرحلة التالية دور الإدارة الاقتصادية للعراق في إعادته إلى سياقه التاريخي في تحريك عجلة التنمية والنهوض ولكن مع التحولات (والإصلاحات) الاقتصادية الملائمة توقيتا ونهجا.

إحدى الدراسات الحديثة خلصت إلى أن مؤشرات الحكم الراشد أو الجيد هي أسبقيات التنمية الاقتصادية العربية لكل من العراق ومعه وأربعة بلدان عربية أخرى في ضوء أرقام الفترة (1996–2004) عن مكونات تلك المؤشرات المتعددة ومعها اتجاهات التنمية الاقتصادية المصاحبة[7]. وفي السنوات الأربع المنتهية من احتلال العراق 2003–2006 أستمر الأوربيون والآسيويون بتفضيل تدويل المسألة العراقية ولم يصدر أي تحرك منهم إزاء تدهورها طالما أنها لا تؤثر على مصالحهم وخاصة النفطية منها[8] وهذا ما تأكد فيما بعد.

أذن لا تتعدد المخاوف من المطامع الخارجية بقدر تعددها من المخاطر الداخلية لمسار الأحداث الجارية حتى نهاية 2007 وبالتالي فأن مستقبل نهوض اقتصاد العراق بات في دائرة الخطر.

إن إعادة بناء اقتصاد العراق ومن ثم تنميته والنهوض به لا يمكن، على الأرجح أن يحصل أو على أقصى احتمال أن ينجح في حال حصوله ما لم يطرأ تغير نوعي وجذري على اتجاهات تفاعل القوى الداخلية المسئولة عنها. فالمجتمع متحمس ومتطلع لاستعادة توازنه وللشعور بالهدوء والاستقرار الذي فقده ولا يعرف كيف يحصل عليه تارة أخرى.

هناك حيث شريف للرسول الأكرم محمد صلى الله عليه وسلم يقول: لن يصلح أمر هذه الأمة إلا بما صلح عليه أولها. فهل نتذكر ما كان عليه أولها؟ كان التناحر وعدم الرضا بغير الأنا وجوداً. ولكن لم يرى المحمديون في إزاحة القريشيون من مسرح الحياة سبيلا ولا تمكن هؤلاء من القضاء على أولئك. وحتى الأوس والخزرج لم يتمكنوا من البقاء ومن تواصل العيش صحيحا إلا بعد محي كل ما شق صفهما مما **دحس وغبر** (نسبة إلى داحس والغبراء) ثم العمل معا من أجل القضية وليس من أجل موقعها وموقع أصحابها الأولين من الآخرين.

نقطة نفسية حادة في إمكانية تجاوزها لدى أطراف القضية من أجل غد أفضل، أن بقيت تبقى الترديات ومعها تدبر الأمور كلها، ولكن حال التمكن من تجاوزها تقبل الأمر كلها. هذه النقطة تنطوي على أمرين وفعلين ونتيجتين. الأمران هما ترك كل ما جفا والعهد على الصفا، وأما الفعلين تجريب العمل بهما بعد تجريب العمل بغيرهما ومقارنة النتائج عاجلاً وآجلاً، وأما النتيجتان فهما صلاح أمر الدين والدنيا أو تلفهما معاً. وليبق البعد الرابع للمسألة وهو الزمن ما شاء ماضيا وسيؤكد للجميع أن دوام الحال من المحال وأن دوامه لا يقطع أرضا ولا يبقي ظهراً تماما كمن يعمل للدين والعقيدة "فإن هذا الدين يسر فأوغل فيه برفق فإن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى" وهذا هو شأن الحياة التي يسعى إليها كل مجتمع وفي المقدمة المجتمع العراقي.

وعليه يبدو أن إعادة هيكلية الإدارات العامة على أساس العراق يؤسس لوحدة المجتمع طالما أن حقيقة البناء والتنمية هي عمليات اجتماعية بالمقام الأول وسوسيولوجية اقتصادية حضارية بالمقام الثاني، لها قواعدها وشروطها الخاصة بها، وان المطالب المبدئية للعمل بهذه الإستراتيجية يمكن حصرها بما يأتي: عدالة توزيع الثروات المادية والاجتماعية والتطمينات اللازمة أمام المجتمع سبيلاً لأمن وأمان يكونان مدخلا لحل المشكلات الأخرى غير الإقتصادية القائمة في العراق؛ شفافية النظم والعمل في الإصلاحات السياسية والإقتصادية وجديتها وداخلية انبثاقها وليست مصدرة من المنظمات الدولية، أي أن تكون تابعة من الداخل وغير مسوقة من الخارج، مع اتسامها بالاستقلالية والوضوح؛ أن يضمن العراق تعاون جامعة الدول العربية في تقديم كافة القدرات التي تتيح وجود قوات عربية للسلام ومساعي مسبقة تضمن مشاركة جميع مكونات المجتمع للعمل بخطة سلام عربية في العراق.

بعد ذلك، وليس قبله يأتي تعاون دول الطوق والجوار العراقي في القيام بمسؤولياتها بدعم عمليات الحفظ على وحدة اقتصاد العراق واستخدامات موارده وتماسك مجتمعه بما يعيد للعراق

كيانه وتوازناته في المنطقة والمصالح المشتركة والاستفادة من مكاسب النمو الإقتصادي الإقليمي للمنطقة. وداخلياً تبني أسس الحكم الجيد في كل مستويات الإدارات العامة وخاصة ما يعرف بالتضمينية التي تضمن حق المشاركة لكل أفراد المجتمع، والمسائلة التي تضمن حق مساءلة كل من يتولى أمراً في البلاد فضلاً عن الأسس الأخرى التي تعمل بوصفها مقومات للحكم ولا مستدامة التنمية البشرية في المجتمع[9]. وكذلك تقديم ولاء الوطن في المسؤولية التي تلتقي مع هدف صيانة ثروات البلد على أية ولاءات أخرى، وعدم إشراك الجهات الدولية في الاستثمار والإنتاج والتصدير، والتخلص من كل الاتفاقيات طويلة الأجل والعقود والامتيازات التي منحت تحت الاحتلال لكونها انتهاكاً لحقوق الأجيال القادمة.

وعليه يصعب القول من وجهة نظر تنموية سياسية اقتصادية اجتماعية أن النهوض باقتصاد العراق وكذلك إعادة إعماره وتنميته ومن ثم استعادته لدوره الإقليمي بمعزل عن توفر الأمن والاستقرار الداخليين كشرط ضروري لذلك، ومن بين أهم المحاور المهمة التي ينبغي الأخذ بمعالجاتها: عدالة توزيع الثروة النفطية في العراق على أساس الفرد الواحد والكثافة السكانية، وليس على أساس محافظة الوفرة النفطية أو الإقليم أو غير ذلك، وهذه قد تكون بداية لحل مشكلات سياسية كثيرة.

كما أن التغييرات والإصلاحات التي يتطلبها اقتصاد قوي في العراق هو رهن بجدية الإصلاحات الداخلية، ثم مدى إلزام العراق للجامعة العربية وللدول المجاورة بالتعاون معه فيها. ولابد من آلية حكم تتكفل بالقضاء على أخطر مشكلة اقتصادية فاشلة في البلاد، وهي الفساد بكل أشكاله الإدارية والمالية وان يتكفل الحكم بالسياسات والبرامج الإقتصادية التي تكون معلنة وشفافة قبل إقرارها. بحيث تكون مدعمة من قبل ذوي الاختصاص في المجتمع المدني فضلاً عن المؤسسات الرسمية، ومن البرلمان الوطني وفق ركائز الحكم الجيد والتنمية المستدامة.

خلال العام 2007 تضاعفت الأسعار بشكل عام وبلغ مستوى التضخم النقدي للأسعار 100% فيما عاودت البطالة ارتفاعاتها وبلغت نسبتها 50% في نهاية العام 2007 وبذلك تلاشت الآمال بالجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة في فرص التوظيف في القطاع العام وذلك بعد دخول الشباب من مواليد 1991 إلى قوة العمل الباحثة عن فرص العمل وتخرج فوج جديد من شباب الجامعات العراقية من مواليد 1984 بشكل رئيس ليواجهوا تباطؤ الحياة الاقتصادية بدل تحركها للمزيد من التوسع والتواصل.

المسؤوليات العربية

بالمقابل هناك اقتصاديات تأثرت سلبياً وبشكل بالغ قد لا يمكن احتساب مقداره مباشرة ولكنه يشخص بوضوح وهي البلدان المجاورة الأخرى لكل البلدان العربية، كل من سوريا والأردن

بسبب تشوه العلاقات الاقتصادية والتجارية الطبيعية لها مع العراق وتضرر الأمن الداخلي الأردني بسبب الاضطرابات في العراق لولا الخطط الأمنية المتشددة تحسباً لذلك، وكذلك تألب الوضع الدولي على سوريا بسبب عدم الاستقرار الداخلي في العراق وفي لبنان لولا مساندة إيران لها.

هذا فضلاً عن انحسار العلاقات المشتركة لهما مع العراق في المجالات الصناعية والزراعية والمالية وانتقال العمالة ورؤوس الأموال وإمكانات التكامل والتعاون الاقتصاديين، مع العراق، ويبدو أن الأموال العراقية التي انتقلت إلى الأردن والمقدرة بثلاثة مليارات دولار والى سوريا بأكثر من مليار دولار لم تذهب إلى القطاعات الإنتاجية وإنما إلى التوظيف العقاري باستثناء بعض الاستثمارات المحدودة في المجالات الخدمية والاستهلاكية.

وقد تأثرت بلدان المنطقة الأخرى بالتهميش الذي أصاب الاقتصاديات العربية في السعودية والكويت نتيجة التكاليف التي تحملتها في عملية التغيير السياسي في العراق وما تبعه من تداعيات اقتصادية مثل معدلات الإنتاج غير الاقتصادي للنفط التي عوضت غياب حصة العراق في السوق الدولية النفطية (التي لم تستطع الحد من ارتفاع أسعار النفط عالمياً) والتي تعرف باقتصاديات المكمن الإنتاجي والتكويني للحوض النفطي، هذا عدا ميزانيات التسليح المرتفعة التي أثقلت كاهل الموازنات العامة للدولة فيها.

وامتدت آثار التهميش الاقتصادي إلى كل من مصر رغم المساعدة الغربية وإطفاء نسبة كبيرة من ديونها للبنك الدولي، وظهور صراعات متجددة وحالات عدم استقرار مشابه لما حصل في العراق في كل من فلسطين ولبنان وسوريا والصومال والسودان وحتى مصر واليمن والجزائر.

وباستثناء بعض الاقتصاديات العربية الصغيرة مثل تونس والمغرب والأردن وموريتانيا وعُمان، باتت البلدان العربية تعاني من حالات عدم الاستقرار الطبيعي وبعيد، عن الإسهام الحقيقي في النمو الاقتصادي الأفضل إقليميا (عدا بلدان الخليج العربي وإيران) وبعيدة عن اتجاهات النمو الاقتصادي العالمي للأقاليم الستة للبلدان النامية وخاصة شرق آسيا وأوربا الشرقية.

ونظراً لتصدر قضية العراق قائمة المؤشرات العربية في مجالات عدم الاستقرار، في مجالات الأمن والتفكك الأثني وتراجع البيئة إلى جانب تراجع رأس المال البشري وتفاقم الاتجاهات الخطرة للفساد المالي والإداري وتهدد مستقبل السلم والأمن العربيين، باتت المسئولية العربية كبيرة من اجل إعادة نهوض الاقتصاد العراقي، وكما قال الدكتور جورج قرم معلقاً في ندوة الاسكوا في بيروت /2003 عن العراق والمنطقة بعد الحرب:"إن قضية العراق تعطينا فرصة لمناقشة أمور النظام الإقليمي العربي من الناحية الاقتصادية ومن الناحية السياسية... وان أي بناء لنظام عربي إقليمي ومستقبلي لا يمكن أن ينجح في حال غياب الحوار الرصين والهادي

بين الأنظمة العربية وليس الجامعة العربية..." حيث تأكدت صحة هذا الكلام يوماً بعد يوم في السنوات الثلاث الماضية وتأكّد معها الآثار المتراكمة بأضعاف كبيرة في الوقت الحالي.

إشكالية النهوض الاقتصادي العراقي

تشترط عملية نهوض الاقتصاد العراقي تحديد مفهوم محدد للتنمية يرتكز على ثلاثة أبعاد رئيسية، هي: التنمية المجتمعية، والتنمية البيئية، والتنمية التكنولوجية، على أن تترافق خطط التنمية البشرية مع البعدين الثاني والثالث.

يعد البعد الأول الأهم حالياً ويشير إلى عملية النهوض الداخلي للمجتمع في مواجهة تحديات إعادة الاندماج الاجتماعي وتلافي آثار التفكك التي نجمت عن التحولات السياسية الحديثة في العراق.. وذلك قبل إعادة البناء الاعمار المادي، وان السبيل الأوفر حظاً إلى ذلك هو إرساء سيادة القانون ودولة القانون وغيرها من ركائز الحكم الصالح بكل ما يعنيه مفهوم المساءلة ومفهوم التضمينية من تطبيق وعمل.

على أبواب هذه المرحلة أو المراحل الضمنية تأتي أهمية الضرورات الإقليمية لدول الجوار وكذلك المسؤولية العربية للمساعدة في إعادة الاستقرار الكامل للعراق وفي استعادة المجتمع لثقته باقتصاده، لأن النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في دول الجوار مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار والنمو في العراق. فعلى سبيل المثال فان النمو الاقتصادي العربي في السبعينات كان بحدود 9و4% ثم انخفض في الثمانينات والتسعينات الى 4و3% وفي نهاية القرن الماضي وصل إلى نصف هذا المعدل تقريباً.

وفي العراق يمكن أن يتحقق النهوض الاقتصادي العراقي في غضون عقد من الزمان باعتماد العديد من السيناريوهات الاقتصادية المطروحة كاستراتيجيات وبدائل، يلاحظ مثلاً في السيناريو القائل أن:"نجاح عملية الليبرالية يتوقف على ما يمكن لسلطة الائتلاف وشركائها العراقيين أن يفعلوه لمعالجة ثلاثة عوامل والتصدي لها، تلك العوامل التي تشكل معاً الطابع الفريد المعاصر، وهي: ارث النظام الشمولي (التوتاليتاري)، والاقتصاد السياسي للريع النفطي، والتكوين متعدد الأعراق والثقافات للمجتمع العراقي" (بحسب التقرير ذي الرقم 2004/120 لمعهد السلام الأمريكي)، ويلاحظ أن هذا التحليل يركز على معطيات التحولات السياسية والاقتصادية ولا يقدم معالجة حقيقية من اجل البناء والمشروعية وإعادة الاستقرار.

وهناك الرؤية الإقليمية لجوناثان مورو في التقرير رقم 160 لمعهد السلام الأمريكي /2006التي تقول:" الواقع أن المصالح الإقليمية قوية إلى حد أن التصور السياسي للعراق يجب أن يكون تصوراً لاتحاد كونفيدرالي– مجموعة من الدول المنضوية بشكل مرن في اتحاد سياسي. وليس الاتحاد الفيدرالي الذي يصوره دستور العراق عن البلاد.. ويجب أن يكون التصور عن

العراق مشابه للكيانات المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية (كالاتحاد الأوربي مثلاً وبمساندة الدولة العراقية لأن أساس القومية العراقية هزيل في الواقع".ولكن يلاحظ إجماع تلك الإستراتيجيات (باستثناء إستراتيجية التنمية بإدارة الأزمات)، مع تباين الرؤى فيها، على مواجهة التحديات المطروحة أولاً وضرورة مغادرة مأزق التنمية أو ما يمكن تسميته بالتنمية التي تدور في حلقة مفرغة للشكليات البعيدة عن المضمون بسبب عدم جدية الطرح العلمي والواقعي وتجاهل أهم وأخطر مسألتين هما: السيادة الكاملة، والثروة النفطية.

وقد تتقدم إحداهما على الأخرى ولكنهما متلازمتان كشرط أساسي للوقوف على بداية حقيقية لإعادة النهوض الاقتصادي العراقي. فالأولى مسألة قانون دولي تجمع كل النظم فيها على عدم صواب فكرة التنمية مع الاحتلال، والثانية مسألة اقتصادية بحتة فيها يكمن المفتاح لكل التحديات المتداخلة داخلياً، وتفصيلها يقع خارج نطاق موضوع هذه الورقة.

وقد سبق واختتمت أعمال المؤتمر العلمي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية في كانون الأول 2006 في دراسة سابقة لهذه الورقة بجملة من التوصيات التي صودقت وأقرت رسميا ومنها ما يختص بالمحور الاقتصادي ونص على أنه: يصعب النهوض باقتصاد العراق وإعادة إعماره وتنميته واستعادة دوره الإقليمي بمعزل عن توفر الأمن والاستقرار الداخليين، ومن بين أهم المحاور المهمة التي ينبغي الأخذ بمعالجتها: عدالة توزيع الثروة النفطية في العراق على أساس الفرد الواحد وليس المحافظة أو الإقليم، والتي قد تكون بداية لحل مشكلات سياسية كثيرة. ان التغييرات والإصلاحات التي يتطلبها اقتصاد قوي في العراق هو رهن بجدية الإصلاحات الداخلية ثم مدى إلزام العراق للجامعة العربية وللدول المجاورة بالتعاون معه فيها...

خاتمة

تفيد خاتمة الدراسة أن نهوض الاقتصاد العراقي في هذه المحلة من تاريخه هي عملية نهوض اجتماعي (سوسيولوجية) بالدرجة الأساس ومن ثم تأتي دراسة سبل التنمية الاقتصادية المطلوبة في العراق. وأن استعادة المجتمع العراقي لتوازناته المختلفة اللازمة للنهوض الاقتصادي تملي مواجهة تحديات كثيرة، لعل التركيز على القضية العراقية كحقيقة وواقع (بصفتهما تحد مشترك) وليس على أطرافها تقفز إلى صدارة تلك التحديات. أما التحديات المختلطة فهي كثيرة ويمكن تقسيمها إلى تحديات داخلية وأخرى خارجية، يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية.

أولاً: التحديات الداخلية

يمكن حصر أهم التحديات الداخلية بالنقاط الآتية:

1- قطاع الكهرباء: بناء محطات توليد طاقة كهربائية تغذي جميع انحاء العراق وبما لايزيد عن سنة واحدة وفق خطة تستأنف لاحقاً اعادة اعمار المحطات القائمة.

2- المشتقات النفطية:إقامة ثلاث إلى أربع مصافي جديدة للنفط في شمال ووسط وجنوب العراق في غضون سنة ونصف قابلة لتوسيع الطاقات الإنتاجية لاحقاً إلى جانب إعادة تأهيل المصافي الحالية.

3- مياه الشرب: خطة جديدة للإسالة وبناء محطات التجهيز الجديدة ضمن فترة ستة أشهر يعقبها صيانة وإعادة تأهيل وتوسيع المحطات الموجودة وتطويرها.

4- الأمن الاقتصادي:بناء شبكة معلومات رقابية سرية وأمنية مشددة وواسعة في كل مجال تنفيذي لمشروعات ومؤسسات القطاع العام الذي يتولى مسؤولية بناء قطاعات الكهرباء والنفط والمياه والبنى التحتية وغيرها من القطاعات الخدماتية في مجالات السيطرة النوعية والكمية وأنشطة التوزيع ومنافذ التصريف.

ثانياً: التحديات الخارجية

ويمكن حصر أهم التحديات الداخلية بالنقاط الآتية:

1. إلغاء ديون الخارجية ورفع تعويضات الحروب السابقة.

2. إعادة بناء قطاع النفط إنتاجا وتسويقاً وتصديراً وبما يسهم في إفساح المجال للعراق وبحصص لاحقة كافية لمهمة إعادة البناء في ظل السقف الإنتاجي لحصص البلدان الأعضاء في منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (الأوابك).

3. سلامة سياسات إعادة الاعمار والمساهمة في صناديقها وسياساتها وكذلك الاستفادة من عقود المشاريع التي تتطلبها.

4. فك سياسات العراق التنموية من مسؤولية صندوق النقد الدولي التي تكبل العراق بديون جديدة وفوائد مركبة إما تبقي ديون العراق لآجال طويلة أو تثقل كاهل التنمية بما يقيد فاعليتها.

الهوامش والمراجع

[1] عدنان السيد حسن، ملف العراق إقليميا.. متى تدويله؟ صحيفة المستقبل، العدد 1445، تشرين الثاني 2003، ص19.

[2] محمد عبد الجبار الشبوط، "رؤية عراقية–العراق عربيا" صحيفة الوطن الكويتية بتاريخ 8 آب 2006.

[3] نوفل قاسم علي الشهوان، مستقبل الدور الإقليمي والاقتصادي للعراق، ورقة عمل من أعمال المؤتمر العلمي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل، بعنوان العراق ودول الجوار للفترة 20-21/كانون الاول/2006، دار بن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، 2006، ص ص 141-171.

[4] نوفل قاسم علي الشهوان، اتجاهات تطور العلاقات التجارية العراقية-التركية، دار بن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، 2006، ص 8-18.

[5] أحمد الكواز (محرر)، تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، 2004: www.arab.api.org/catalog_arabic

6 صحيفة المستقبل: مجلة الكترونية عن الشركة العربية المتحدة للصحافة، في 24 تشرين الثاني 2004، ص19، على الموقع: www.ontactus@almustaqbal.com.lb

[7] نوفل قاسم علي الشهوان، مقومات الحكم الراشد أسبقيات التنمية الاقتصادية، بحث مقبول للنشر، مجلة دراسات إقليمية، 2006، من أعمال الملتقى العلمي الدولي السادس للجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين: **الحكم الراشد ودوره في التنمية المستديمة**، المكتبة الوطنية في الحامّة، الجزائر العاصمة، 9-10 ديسمبر كانون أول/ 2006.

[8] نوفل قاسم علي الشهوان، مستقبل الدور الإقليمي والاقتصادي للعراق، مصدر سابق.

[9] نوفل قاسم علي الشهوان، مقومات الحكم الراشد أسبقيات التنمية الاقتصادية، مصدر سابق.